



Ministry of Finance
Office of the Minister

وزارة المالية
مكتب الوزير

Date _____

التاريخ : ٣ / ١٠ / ٢٠٠١

Ref. _____

الموافق : _____

إشارة : م / ١١ / ٢٠٠١

٢٧٢٠٨

تعميم رقم (١٢) لسنة ٢٠٠١
بشأن نظم وتقنية المعلومات

وزير المالية

استنادا إلى :

- المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي .
- المرسوم الصادر بتاريخ ٧ يناير ١٩٧٩ في شأن وزارة التخطيط .
- المرسوم الصادر بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٨٦ في شأن وزارة المالية .
- قرار مجلس الوزراء رقم (٨/٢٥١) باجتماعه (٢-١٩/٩٨) المنعقد بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٦ بتكليف وزارة التخطيط بتبسيط الإجراءات الخاصة بشراء أجهزة الحاسب الآلي .

وبعد الإطلاع على :-

- التعميم رقم (٢) لسنة ١٩٩٢ بشأن شروط التعديل بين اعتمادات الميزانية في الجهات الحكومية .
- التعميم رقم (١٢) لسنة ١٩٩٥ بشأن نظم وتقنية المعلومات .



- ٢ -

قرار :

(مادة أولى)

تتولى الوزارات والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة مخاطبة وزارة التخطيط بشأن احتياجاتها من نظم وتقنية المعلومات (وفقا للبيان المرفق) والمقترح إدراجها ضمن تقديرات مشروع ميزانية تلك الجهات في موعد أقصاه ١٥ يوليو من كل عام ، حتى يتسنى للأجهزة المختصة بوزارة التخطيط دراستها وتحديد مواصفاتها الفنية وتقدير تكلفتها المالية ، ومن ثم موافاة وزارة المالية - شئون الميزانية العامة بنتائج تلك الدراسة في موعد أقصاه ١٥ سبتمبر من كل عام .

(مادة ثانية)

تتولى وزارة المالية - شئون الميزانية العامة إعداد التقديرات النهائية لاحتياجات الوزارات والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة من نظم وتقنية المعلومات ، على ضوء الدراسات الفنية التي تعدها الأجهزة المختصة بوزارة التخطيط وما تبديه من ملاحظات ومقترحات ، ووفقا لتوجهات السياسة المالية العامة للدولة .

(مادة ثالثة)

استثناء من أحكام التعميم رقم (٢) لسنة ١٩٩٢ بشأن شروط التعديل بين اعتمادات الميزانية في الجهات الحكومية ، لا يجوز تعديل الاعتمادات المخصصة لنظم وتقنية المعلومات بميزانيات الجهات الحكومية ، إلا بعد الحصول على موافقة وزارة المالية - شئون الميزانية العامة على إجراء تلك التعديلات .



- ٣ -

(مادة رابعة)

تتولى الوزارات والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة اتخاذ الإجراءات المتعلقة بتغطية احتياجاتها من نظم وتقنية المعلومات دون الحصول على موافقة وزارة التخطيط المسبقة .

(مادة خامسة)

تتولى المؤسسات المستقلة مخاطبة وزارة التخطيط بشأن احتياجاتها من نظم وتقنية المعلومات (وفقا للبيان المرفق) والمقترح إدراجها ضمن تقديرات مشروع ميزانياتها في موعد أقصاه الأول من يوليو من كل عام ، حتى يتسنى للأجهزة المختصة بوزارة التخطيط دراستها وتحديد مواصفاتها الفنية وتقدير تكلفتها المالية ، ومن ثم موافاة تلك المؤسسات ووزارة المالية - شئون الميزانية العامة بنتائج تلك الدراسة في موعد أقصاه الأول من سبتمبر من كل عام .

(مادة سادسة)

على كافة الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة العمل بموجب هذا التعميم اعتبارا من تاريخ صدوره ، ويوقف العمل بالتعميم رقم (١٢) لسنة ١٩٩٥ بشأن نظم وتقنية المعلومات .

د . يوسف حمد الإبراهيم

لهم

وزير المالية ووزير التخطيط

وزير الدولة لشئون التنمية الإدارية